مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: النفط وحروب التغيير في العلاقات الدولية
اسم الكاتب: د. محمد معن ديوب، د. رولى إسماعيل، ثائر محمد نديم معروف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5285
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 02:39 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Oil and wars of change in the international relations

Dr. Mhd. Ma'en Dayyoub. [*]
Dr. Roula Ismail **
Thayer Marouf***

(Received 17 / 2 / 2019. Accepted 17 / 6 / 2019)

□ ABSTRACT □

The research started from the importance of the role played by oil in international relations and the extent of the readiness of the major countries to carry out wars and crises in the world to maintain their interests in general and the continuity of the receipt of oil under the conditions appropriate to their economies in particular, which was shown through the study which adopted the descriptive analytical approach to reach to the importance of oil for these countries and the historical tracking of wars and crises since the discovery of oil and try to reach one of the most important reasons is to maintain oil production and full control over oil reserves outside its borders, especially in the Middle East Area with the brain Which resulted in a series of events that were represented by the so-called "Arab spring revolutions." This is what the researcher expressed in the wars of change that aim to change the political systems that exist under several of names, including changing dictatorial regimes, Or to rid the region of terrorism or weapons of mass destruction and others, in a sense more accurate calculations of the military operations that occur in the Arab region and the Middle East, but they all follow the economic and political interests of the major countries, led by the United States of America, this what was mentioned by the researcher through the findings.

Keywords: Oil - wars of change - Middle East - energy security.

[*] **Professor, Economics & Planning Department, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
Associate Professor, Economics & Planning Department, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.
PhD. Student, Economics & Planning Department, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.

النفط وحروب التغيير في العلاقات الدولية

د. محمد معن ديوب *
د. رولى إسماعيل **
ثائر محمد نديم معروف ***

(تاريخ الإيداع 17 / 2 / 2019. قُبِل للنشر في 17 / 6 / 2019)

□ ملخّص □

انطلق البحث من أهمية الدور الذي يلعبه النفط في العلاقات الدولية وما مقدار استعداد الدول الكبرى للقيام بحروب وأزمات على مستوى العالم للحفاظ على مصالحها بشكل عام واستمرارية ورود النفط بالشروط المناسبة لاقتصادياتها بشكل خاص، وهو الأمر الذي تبين من خلال اجراء الدراسة التي اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي للتوصل إلى أهمية النفط بالنسبة لهذه الدول والتتبع التاريخي للحروب والأزمات منذ اكتشاف النفط ومحاولة التوصل لأحد أهم أسبابها المتمثل بالحفاظ على انتاج النفط والهيمنة التامة على الاحتياطيات النفطية خارج حدودها خاصة في منطقة الشرق الأوسط ذات المخزون الضخم، ومنخفض التكلفة وهو الأمر الذي نتج عنه مجموعة من الأحداث تمثلت بما يسمى" ثورات الربيع العربي " وهو ما عبر عنه الباحث بحروب التغيير التي تهدف إلى إحداث تغيير في الأنظمة السياسية الموجودة تحت مسميات عدة منها تغيير أنظمة دكتاتورية أو تحرير الشعوب أو لأهداف حقوق الانسان أو لتخليص المنطقة من الارهاب أو من أسلحة الدمار الشامل وغيرها، بمعنى أدق تتعدد الحسابات للعمليات العسكرية التي تحدث في المنطقة العربية والشرق الأوسط إلا أنها جميعا تتبع للمصالح الاقتصادية والسياسية للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما جسده الباحث من خلال النتائج التي توصل إليها.

الكلمات المفتاحية: النفط – حروب التغيير– الشرق الأوسط– أمن الطاقة.

* أستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سوريا.
** أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سوريا.
*** طالب دكتوراه– قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سوريا.

مقدمـــة:

فرض النفطَ نفسَه كسلعةٍ إستراتيجيةٍ منذُ الحربِ العالميةِ الأولى، وقد تعزَّزَ هذا الفرض خلالَ الحربِ العالميةِ الثانيةِ عِندما احتلَّ هتلر رومانيا ليُؤمِّن إمداداتِ النفطِ لجيوشه، ومعَ نهايةِ هذه الحربِ تحولَ النفطُ من سلعةٍ إستراتيجيةٍ إلى سلعةٍ تُحوِّلُ المناطقَ المُنتجةَ لها إلى مناطقَ إستراتيجيةٍ. وهذا التَّحولُ يُوضِّحُ ويَشرَحُ كافَّةَ الحروبِ والأَزماتِ النَّاشئةِ عقبَ نهايةِ الحربِ العالميةِ الثانيةِ." فمنذُ ذلكَ الوقتِ وحتى اليوم، لا يمكننا رَصدُ أيِّ تَحركٍ سياسيٍّ في هذهِ المناطقِ بدونِ أن تكونَ لعاملِ النفطِ حصَّتَهُ المميزة فيها. اِبتداءً من إقامةِ الكيان الصهيوني كرأسِ حربةٍ في مواجهةِ الشيوعيةِ، وزحفها إلى جوارِ دولِ النِّفطِ. مروراً بالتحالفِ معَ إيران خلال أيامَ حكم الشاهِ، والتَّدخُّلِ ضدَّ حركةِ مصدق، ومن ثم تغيير اللعبةِ بالتخلي عن الشاه ورفع الغطاء عنه والتحول إلى سياسةِ الاحتواءِ المزدوجِ الذي توَّجتهُ حربُ الخليجِ الأولى". وتعتبر الفترة الممتدة من عام 2000-2018 فترة غنية بالاضطرابات والأزمات الدولية (الاقتصادية والمالية، والسياسية) وخاصة في منطقة الشرق الأوسط والتي تشهد خلال الفترة الحالية اضطرابات كبيرة، وباعتبار أن معظم دول العالم وبالأخص الدول الصناعية الكبرى تسعى دائماً من أجل الحصول على النفط بانتظام وبكميات وافرة وبأسعار تضمن النمو الاقتصادي الطبيعي لاقتصادها، فإن عدة مناطق من العالم، كخليج غينيا أو الآبار الجديدة المتواجدة حول بحر قزوين أو في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، فقد بدأت أهميتها البترولية والإستراتيجية بالتنامي، من خلال ضرورة تنشيط عرض البترول عالميا وذلك من أجل تلبية التزايد الكبير والضخم على طلب النفط والمشتقات النفطية، حتى ولو أن هذه المناطق الجديدة ليس لديها الاحتياطي النفطي الموجود في الشرق الأوسط، ولا تمتلك أهميته الجيوسياسية، إلا أنها ومع تنامي الطلب العالمي على الطاقة فإنها تصبح اليوم أكثر أهمية مما كانت عليه في الماضي، وهو الأمر الذي يفسر جزء كبير من تصاعد التوترات السياسية وتطورها إلى نزاعات عسكرية، ويبقى الهدف الأول والأخير منها هو حماية المصالح الاقتصادية للدول الكبرى.

إشـكاليـة البحث:

يقوم البحث على دراسة الدور الاستراتيجي الذي يلعبه النفط كمنطلق لأي حراك سياسي وعسكري عالمي، وذلك انطلاقا من استكشافه وأماكن تواجده وإنتاجه، ووصولا إلى علاقاته المتداخلة مع النمو الاقتصادي للدول المنتجة والمستهلكة، وبالتالي استقرار هذه الدول أو اضطرابها، وهنا تكمن أهمية هذا البحث بدراسة حالة التداخل الكبير بين النفط كمورد ومحرك اقتصادي هام وبين القرار السياسي والعسكري للدول الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية في مناطق انتاجه، وهو ما أعطاه صفة "السلعة الاستراتيجية" وبناء عليه تتجسد الإشكالية البحثية في مجموعة من التساؤلات أهمها:

1- ما هو مدى تأثير النفط في رسم استراتيجيات الدول وسياساتها تجاه العالم؟

2- ما مدى تأثُّر القرار السياسي للدول الكبرى بالعوامل الاقتصادية خاصة تأمين استمرارية موارد الطاقة؟

3- إلى أي حد يمكن أن تذهب الدول الكبرى في تأمين مصالحها النفطية تجاه بقية دول العالم وخاصة دول الشرق الأوسط؟

4- إلى أي مدى يمكن للدول الكبرى أن تذهب بعملياتها العسكرية للقيام بحروب واضطرابات وأزمات بمناطق اكتشاف النفط؟

فرضيـات الـبحث:

يقوم البحث على الفرضيات التالية:

- يعتبر النفط المحرك الرئيس لجميع الأزمات والحروب الدولية، وإن أي اضطراب يحدث بمنطقة الشرق الأوسط يشعله الرغبة بالسيطرة على موارد النفط.
- هناكَ تطابقٌ شبهُ تامٍّ ما بين خرائطِ توزع الصراعات والحروب وبين مكامن الاحتياطيات الاستراتيجية النفطية حول العالم.

أهميـة البـحث وأهدافـه:

تأتي هذه الدراسة كمحاولة للتعرف على الأبعاد النفطية للسياسة الخارجية للدول الصناعية وتطبيقاتها على مستوى العالم، ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط والدول العربية حيث تتركز النزاعات والاضطرابات المرافقة لها، كما تظهر قمة الأطماع الاستعمارية الرأسمالية وتحديدا المتعلقة بالنفط والثروات الطبيعية الأخرى التي تتميز بها هذه المنطقة، إضافة إلى الموقع الاستراتيجي الهام: سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وتهدف الدراسة للوقوف على عدة نقاط رئيسية، أصبحت تمثل جوهر الأبعاد السياسية الجديدة في الدول العربية، ويأتي في مقدمتها:

1- معرفة الدوافع أو الخلفيات الرئيسية للاضطرابات والتوترات التي بدأت تجتاح دول العالم، وخاصة دول العالم العربي وبدعم خارجي أميركي.

2- محاولة التوصل إلى دور النفط في رسم السياسة الخارجية للدول الصناعية.

منهج البحث:

في هذه الدراسة سنتبع المنهج الوصفي التحليلي.

النتائج والمناقشة:

أولا: الطلب العالمي على النفط:

ازدادت الأهمية السياسية والاقتصادية للنفط بسبب الاستعمال الجديد له في الأغراض الصناعية للحصول على النصيب الأكبر من الامتيازات النفطية، ما جعل النفط باعثا على التنافس بين الدول، وكانت الشركات النفطية الكبرى، ومن ورائها الحكومات التي تستخدم نفوذها في هذا الصدد، وتتفاوض فيما بينها لتقسيم الموارد والأسواق بين شركاتها المختلفة،[1] إلا أن طلب الدول النامية على النفط مدفوعا بالنمو الاقتصادي قد نما وبشكل سنوي بأكثر من ثلاثة أضعاف نمو الطلب العالمي منذ 1990 وأكثر من عشرة أضعاف معدل نمو طلب الدول الصناعية، بل إنه خلال الفترة التي شهد فيها نمو طلب الدول الصناعية انحسارا سنويا بمعدل (1.1%) سنويا منذ عام 2005 استمر معدل نمو طلب الدول النامية على النفط بنحو(4%) سنويا (ويرتفع هذا المعدل بالنسبة لدول الاقتصادات الناشئة كالصين

[1] **حافظ برجاس ، الصراع الدولي على النفط العربي، بيروت _ لبنان : بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000،ص82.**

والهند)[2]، وأدى هذا إلى ارتفاع مساهمة الدول النامية في الطلب العالمي من (22%) خلال عقد الثمانينيات إلى نحو (46%) في نهاية عام 2014 كما يتضح من الجدول التالي:

جدول1: تطور معدلات نمو الطلب على النفط العالمي 1965-2014

الفترة الزمنية	الدول الصناعية%	الدول النامية%	العالم %	حصة الدول النامية من الطلب العالمي%
1965 – 1973	7.5	8.4	7.6	14.3
1974 – 1985	- 0.7	4.1	0.6	19.2
1986 – 2004	1.5	4.3	1.8	29.3
2005 – 2014	- 1.0	3.7	1.0	41.5

Source: BP Statistical Review of World Energy, 2015

يبلغ نصيب الفرد من استهلاك النفط في الدول الصناعية نحو 31.5 برميل نفط مكافئ في حين أنه لا يتجاوز 7.5 برميل نفط مكافئ في الدول النامية، أي أن نصيب الفرد من استهلاك النفط في الدول النامية وكذلك حصة النفط في الناتج المحلي لا يزال متدنيا مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة، ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 3.4 % سنويا حتى عام 2040 ليزداد حجم الاقتصاد العالمي بحوالي 2.6 ضعفا، حينئذ سيكون النمو السكاني والتوسع الحضري وما يصاحبهما من نمو اقتصادي سيؤدي وفي جميع التوقعات إلى زيادة استهلاك الطاقة بكافة أنواعها حيث تقدر كل من وكالة الطاقة الدولية ومنظمة أوبك الزيادة في استهلاك النفط ب37%-60% وبمعدلات نمو سنوية 1% , 1.6% على التوالي حتى عام 2040 وتتوقعان نموا سنويا في الاستهلاك العالمي من النفط 0.55% - 0.7% لكل منهما على التوالي. بل تتوقع وكالة الطاقة الدولية أنه كل برميل يتم استهلاكه في الدول النامية ستستهلك الدول الصناعية برميلين إضافيين من النفط حتى عام 2040[3].

إن معدلات النمو في تلك التقديرات أقل من مستوياتها الفعلية وأقل من معدلات نمو الطلب على المصادر الأخرى ولكنها موجبة ولا تفترض ذروة في الطلب سوى في أحد دراسات وتوقعات وكالة الطاقة الدولية حيث يبدأ ذلك عام 2020 بافتراض تبني سياسات بيئية متشددة على مستوى العالم لتثبيت تركز غاز ثاني أكسيد الكربون عند 450 جزء من المليون للمحافظة على ثبات زيادة درجة حرارة الكرة الأرضية عند 0.2 درجة مئوية سنوياً[4].

وبشكل عام فإن المسار التاريخي لنمو استهلاك النفط هو في انخفاض عموما بسبب كفاءة الاستخدام والتطورات التقنية في أوجه ووسائط استهلاك الطاقة من جهة (المركبات والأجهزة المنزلية والمولدات وغيرها) والتي يجري تعميم استخدامها عالميا، هذا بالإضافة إلى أن التطور والنمو يؤدي بمرور الزمن إلى ارتفاع نصيب قطاع الخدمات من في الناتج وهو الأقل كثافة في استهلاك الطاقة من القطاع الصناعي[5].

وهنا لا بد من الاشارة إلى الانتاج النفطي وما هو دوره في تحديد الطلب على النفط أو مواكبته.

---

[2] **Bp: Statistical Review of world Energy, June 2014,2015, available online: http://www.bp.com**

[3] **ماجد عبدالله المنيف، تحليل نظريات وأطروحات حول النفط وإدارة إيراداته وعلاقات اسواقه، ورقة مقدمة الى اللقاء السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية، الرياض، 2015، ص10.**

[4] **The Politics of the Resource Curse: a review in the Carole Lancaster and Nicholas van de Walle, (ed.), 2013 *Handbook on the Politics of Development*, Oxford University Press**

[5] **المصدر السابق نفسه (صفحة 12) .**

ثانياً: الانتاج العالمي للنفط:

تعتبر التوترات الجيوسياسية التي تحصل في مناطق عدة من العالم، مصدر تهديد كبير له وزنه في السوق النفطية الدولية في نفس الوقت الذي يعاني فيه النظام البترولي من أزمة بنيوية، الأمر الذي دفع الدول الكبرى لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان استمرار إمدادات النفط لها وإبقائها بعيدةً عن التهديدات، وترتب على هذه الحماية الكبرى للنفط ومصادره أن أصبح جزءاً لا يتجزأ من العلاقات الدولية وأحد المتغيرات الكبرى التي تقوم بدور فاعل في صراع القوى العالمي.

فمثلاً حربُ الخليجِ الثانيةِ قد جاءَت في وقتٍ عانت فيه العديد من شركات النفطِ الأمريكيةِ من شبحِ الإفلاسِ، حتى أصبحت تمارس الَضغطُ على أصحابِ القرارِ الأمريكي لكي يعملوا على منع تدفقَ النفطِ من منطقة الخليجِ العربيِّ بأيِّ وسيلةٍ[6]، أما الأسعار في تلكَ الفترةِ فنجد أنَّ "سعرَ برميلِ النفطِ (برنت) كانَ في حدودِ ال(23) دولاراً ولكنَّه عادَ للتَّراجعِ بشكلٍ سريعٍ، وحتى إلى ما بعدَ فترة تلك الحربِ استمرَّ ذلكَ التراجعُ في السعر، فأصبح متوسطُ سعرِ البرميلِ عامي: 1991-1992 في حدود ال19 دولاراً "[7]. وكان الخبراءُ الاقتصاديون يتوقعونَ تراجُعهُ إلى ما دونِ ذلكَ بكثيرٍ إبان حربُ الخليجِ الثانيةِ، وفي هذا الاطار تعتبر نظرية هوبرت أكثر النظريات رواجاً وتنطلق النظرية من حقيقة أن النفط مورد ناضب لا محال وأن قاعدة الموارد محدودة وأن الاحتياطي: الثابت وجوده، أو الممكن أو المحتمل، يمكن تقديره في زمن ما بدرجة من الدقة[8]، ولاحظت الدراسة من خلال متابعة وضع حقول النفط الأمريكية أن الإنتاج في أي حقل نفطي يتزايد في البداية بمعدل متزايد ثم يتزايد بمعدل متناقص حتى يصل إلى ذروة الإنتاج الحقلي، فيبدأ بعدها في التناقص بمعدل متناقص ثم يتناقص في آخر مرحلة بمعدل متزايد (أي بمعدلات شبيهة بمراحل تزايد الإنتاج) إلى أن يتوقف الحقل نهائيا عن الإنتاج .وهذا النمط من الإنتاج يشبه الجرس حيث الموجود أسفله يمثل مجموع الإنتاج التراكمي للحقل، وتبدأ ذروة الإنتاج بنهاية نصف الجرس بعد استنزاف نصف الاحتياطي المتواجد في الحقل، ومن خلال تلك المنهجية، توقع الجيولوجي هوبرت حينذاك أن يصل الإنتاج النفطي الأمريكي(باستثناء ألاسكا) إلى الذروة أوائل عقد السبعينيات، وهو ما تحقق بالفعل في عام1971 مما أعطى تلك النظرية قوة وبرهانا وارتبطت النتائج باسمه.

وهذا يقودنا لاستنتاج الأَثَرِ الاستراتيجي للنفطِ على السياسةِ الخارجيةِ للولاياتِ المتحدةِ الامريكية نفسها وعلى تدخلاتِها العَسكريَّةِ، لاسيَّما إذا عَرَفنَا بأَنَّ الولايات المتحدة قد وَصلَت إلى القدرةِ القصوى[9] في إنتاج النفط من حقولها المحلية منذ سنة 1970 حيث كانت تنتج حوالي (11,297) مليون برميل في اليوم[10]، وذلك بعد أن كانت الولاياتُ المتحدةُ تُعتبرُ أَكبرَ مُنتجٍ للنفطِ الخام في العالم، ومُنذُ ذلكَ الوقتِ بَدأت قُدرتُها الإنتاجيةُ تتناقصُ حتى وَصلت في عام 2012 إلى

---

[6] وهذا دليل على أن القرار السياسي الأمريكي يتخذ استنادا لمصالح الشركات الكبرى الملاك الحقيقيون للولايات المتحدة الأمريكية وهي الشركات المتعددة الجنسيات أما السياسيون (مجلس الشيوخ، الكونغرس، حكومات الولايات المتحدة، وغيرهم.....) فهم أدوات للإقناع واستخدام السلطة و تنفيذ القرارات باسم الحكومة والدولة لمصلحة تلك الشركات

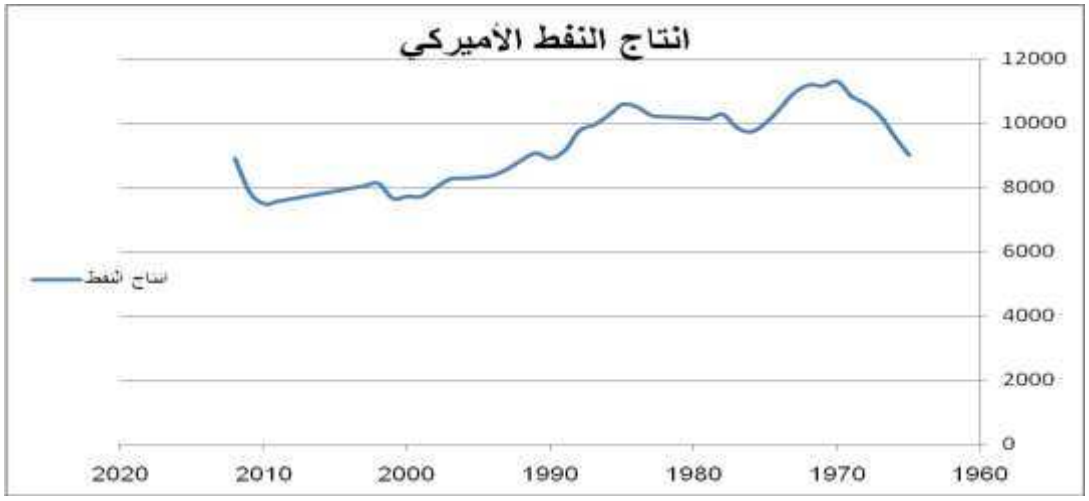
[7] حسب تقرير منظمة الأوبك لعام 1992، تطور اسواق النفط(تغيرات اسعار النفط)، ص27.

[8] تعود الأصول العلمية لتلك النظرية إلى منتصف عقد الخمسينيات من القرن الماضي عندما قام الجيولوجي في شركة شل الهولندية (Shell Royal B.V. Co.) واسمه ماريون هوبرت (Marion Hubbert) بعرض دراسة حول إنتاج حقول النفط في الولايات المتحدة الامريكية (باستثناء ولاية ألاسكا) في الاجتماع السنوي لمعهد البترول الأمريكي.

[9] يعرف الإنتاج الأقصى للبترول على أساس النقطة الزمنية التي يكون عندها معدل الإنتاج لحقل نفط قد وصل أقصاه. وبعد تلك النقطة تبدأ إنتاجية البئر في النقصان، وتصف نظرية هوبرت (M. King Hubbert) تطابق الإنتاج العالمي على المنحنى الذي قام بتقديره عام 1956. وطبقا لرؤيته : تبدأ الإنتاجية العالمية بعد القمة في النقصان طبقا لدالة أسية. ويمكن أن يكون الانخفاض أقل حدة بسبب اكتشاف آبار جديدة واستخدام تقنيات متقدمة.

[10] قدم ماريون هوبرت وهو أحد الأخصائيين في البترول افتراضه في مؤتمر معهد البترول الأمريكي المنعقد عام 1956، طبقا لحساباته أن تصل قمة إنتاج الحقول الأمريكية خلال السبعينيات من القرن الماضي، وهذا حدث بالفعل في حالة الإنتاج الأمريكي من النفط حيث كانت قمة الإنتاج خلال السبعينيات من القرن الماضي.

حَوَالي (8,905) مليون بَرميل في اليوم وشكل نسبة 9.6% من الإنتاج العالمي للنفط [11]، وفيما يلي لدينا شكل بياني يبين التغيرات التي رافقت مسيرة الولايات المتحدة الامريكية في إنتاج النفط خلال الفترة الممتدة من عام 1960-2012:



data, source: BP Statistical Review of World Energy June 2013.

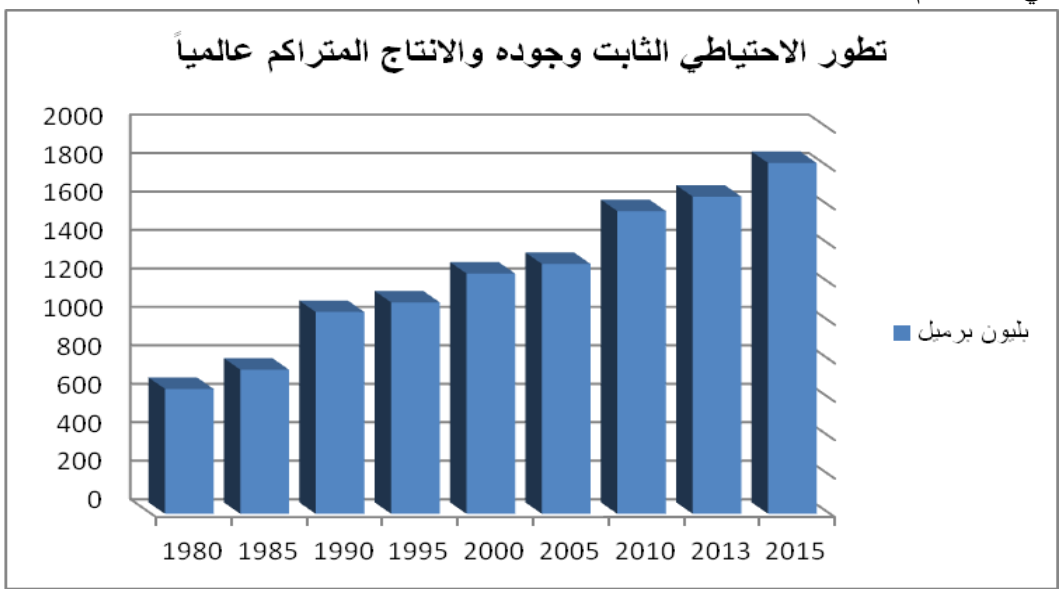
شكل1: رسم بياني يوضح التغيرات الحاصلة في إنتاج النفط الأميركي من عام 1960 حتى 2012

ونلاحظ هنا من خلال الشكل السابق(1) حصول تراجع تدريجي لإنتاج النفط في كل سنة بعد الفترة الممتدة (من1970 وحتى1973) وإن هذا التراجع قد حصل بعد سلسلة من الارتفاعات وصلت إلى أقصى الإنتاج في عام 1970 ثم بدأ الإنتاج بالتراجع فيما بعد من السنوات على الرغم من اكتشاف وتطوير حقل برودوباي العملاق والغني بالنفط الخام في ألاسكا، وقيام عدة شركات متخصصة بسلسلة من عمليات الحفر الاستكشافية للآبار خلال الفترة الواقعة بين عامي (1981-1985) مستخدمةً تقنيات متعددة ومتطورة، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى زيادة فعلية في الإنتاج النفطي وخاصة أن ما تم إنتاجه يوجه مباشرة إلى الاستهلاك المحلي الذي قُدِّرَ وقتها بحوالي (14,710) مليون برميل باليوم في عام 1970، حيث كانت الحاجة الأميركية للاستيراد من الخارج بحدود (3,413) مليون برميل باليوم. ولكن ما نلاحظه أن الكمية اللازمة لتغطية الاحتياجات النفطية للولايات المتحدة من الخارج قد وصلت وبزيادة ملحوظة في عام 2010 إلى (11,582) مليون برميل باليوم، وذلك بعد أن ازداد الاستهلاك المحلي للولايات المتحدة إلى (19,134) مليون برميل باليوم، مع عجز الإنتاج المحلي على تلبية الاحتياجات المحلية للسوق الداخلية الامريكية.

وقد أدى إعادة دراسة قاعدة موارد النفط "وهي إحدى الأسس النظرية" إلى أضعاف بعض الاستنتاجات النظرية: على سبيل المثال إن تقديرات الاحتياطي الثابت وجوده، والذي يعني إمكانية إنتاجه في ضوء التقنيات المستخدمة والأسعار الرائجة وكلف الإنتاج والسياسات الحكومية القائمة (وهي متغيرات قد أغفلها مروجو هذه النظرية) – وهذه عادة ما تنشرها المنظمات الدولية المتخصصة والشركات الاستكشافية سنويا– قد تطورت خلال عدة عقود واستمر ذلك الاحتياطي في الزيادة في جميع مناطق العالم (بما في ذلك مناطق الولايات المتحدة) بل إن الاحتياطي العالمي

[11] مصدر البيانات: BP Statistical Review of World Energy June 2013 http://www.bp.com/statisticalreview

الثابت وجوده قد تضاعف منذ عام 1985، على الرغم من تحقيق إنتاج متراكم تجاوز التقديرات لذلك الاحتياطي الثابت وجوده في نفس العام[12].



data, source: BP Statistical Review of World Energy June 2016.

شكل2: تطور الاحتياطي الثابت وجوده والإنتاج المتراكم عالميا(بليون برميل)

من خلال الشكل نجد أن إنتاج النفط سيصل إلى مستوى الذروة في عام محدد بحسب نظرية هوبرت ، إلا أن القرن الحادي والعشرين بما حمله من تطور بتقنيات الإنتاج والحفر ومستويات الأسعار جعلت من النفط غير التقليدي (كالنفط المحتجز Tight Oil المعروف بالنفط الصخري، ورمال النفط الموجودة في كندا، والنفط الثقيل جدا في فنزويلا) مجديا اقتصادياً، وبالتالي تم تصنيف تلك الأنواع من النفط غير التقليدي ضمن تقديرات الاحتياطي النفطي العالمي. وهو ما يعكس مفهوم الاحتياطي النفطي الجديد وبالتالي تغيير آلية ومفهوم إنتاج النفط بمرور الزمن وتغير الجدوى الاقتصادية لتقييم الاحتياطات النفطية.

حيث يعرف الاحتياطي النفطي: بأنه كميات النفط الموجودة في باطن الأرض والقابلة للاستغلال، ولابد من التمييز هنا بين الاحتياطي القابل للاستغلال: (وهو الاحتياطي المربح اقتصاديا)، وبين الاحتياطي الذي لا يتم استغلاله إلا إذا ارتفعت الأسعار العالمية .**كما يمكن تصنيف احتياطيات النفط إلى أربع مجموعات رئيسية**[13]:

الأولى: الاحتياطيات المؤكدة (الثابتة) Proved Reserves وهي: الاحتياطيات المقدرة في وقت معين، والتي تدل تحاليل المعطيات الجيولوجية والهندسية الفنية عن مدى توافرها بدرجة عالية من التأكيد على إمكانية استخراجها من مكامنها مستقبلا، ضمن الظروف الاقتصادية والفنية السائدة في نفس الفترة.

الثانية: الاحتياطيات غير المكتشفة Undiscovered Reserves وهي:الاحتياطيات الكامنة التي لم تكتشف حتى وقت معين، إلا أنَّ كافة المعلومات الجيولوجية والهندسية تفترض أن إمكانية استخراجها ممكنة اقتصادياً.

الثالثة: الاحتياطيات المضافة، نتيجة لتطبيق تقنيات الاستخلاص البترولي المدعم، Reserves Added وهي: استخراج كميات إضافية من الإنتاج الأولي للنفط من مكامن طبيعية وذلك عن طريق دعم الطاقة الطبيعية في المكمن

[12] تحليل نظريات وأطروحات حول النفط وإدارة إيراداته وعلاقات اسواقه، مصدر سابق، ص5.
[13] محمد، شوقي محمد، الصناعة النفطية وأثرها في البنية الاقتصادية في سوريا، (اشراف د. عصام خوري) دراسة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عام 2006 ، ص24

أو استبدالها، وتتضمن هذه الطرق، طريقة الإضافة بالماء (الحقن)، والعمليات الثانوية الملحقة، وأية وسائل أخرى تدعم عمليات الإنتاج الطبيعي من المكمن.

الرابعة: احتياطيات النفط غير التقليدي، خاصة المستخرجة من حجر السجيل الزيتي، conventional Reserves oil ولا يتولد زيت السجيل في الطبيعة مباشرة، لكنه ينتج عن تحول الكيروجين الموجود في بعض الصخور الرسوبية المعروفة باسم (السجيل الزيتي)، والذي يشمل أي صخر موجود في طبقات الأرض السطحية وعلى عمق ضحل ويعطي بعملية التسخين نفطاً وبكميات تجارية.

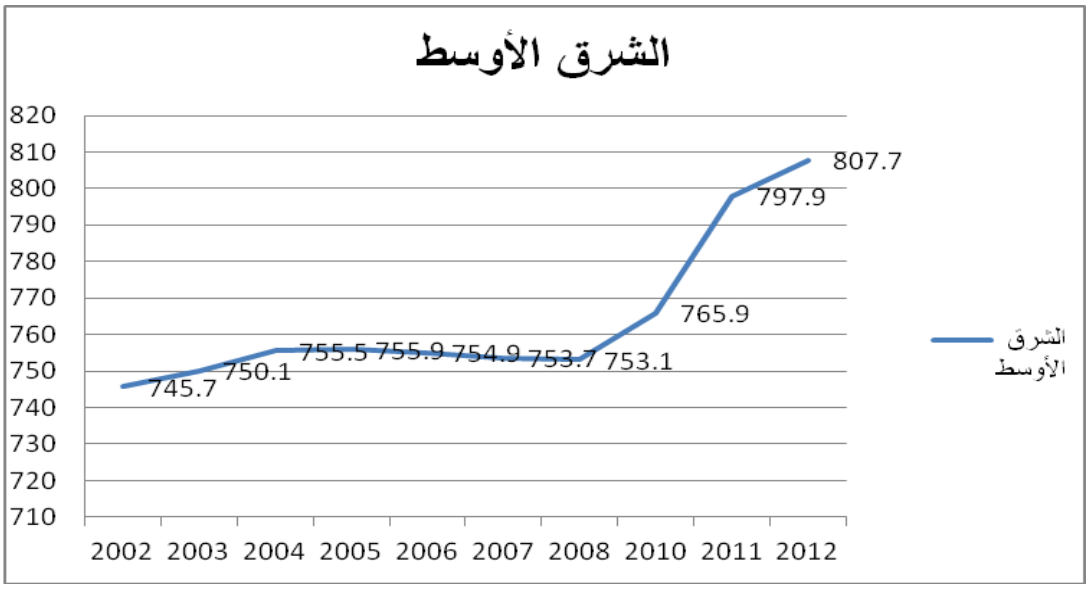
وبشكلٍ عامٍّ لابُدَّ منَ التَّأكيدِ على الفرقِ ما بين **الاحتياطياتِ والمخزوناتِ النفطية**، فالاحتياطيات بمعناها العام تُمثِّل النفط الموجودَ في باطنِ الأرضِ الَّذي لَمْ يُستخرجْ بَعد، بما في ذلك النفط الذي لم يتم اكتشافه، أما المخزون فهو نفط تم استخراجه ويمثل كميات النفط الخام والمشتقات النفطية التي تخزنها الشركات والحكومات لأهداف تجارية أو إستراتيجية. وعادة ما تؤثر تغيرات المخزون على أسعار النفط، بينما لا يوجد ارتباط مباشر بين الاحتياطيات الموجودة وأسعار النفط العالمية.

"**الاحتياطيات الاستراتيجية**": تمثل كميات النفط والمشتقات النفطية التي تخزنها الدول لاستخدامها في حالات الطوارئ وفي حالات انقطاع الإمدادات. وهناك الكثير من الدول التي تملك احتياطيات إستراتيجية وأغلبها أعضاء في وكالة الطاقة الدولية، إضافة إلى دول أخرى مثل " المملكة العربية السعودية". وهنا لابد من الاشارة إلى أن فكرة أو مصطلح "**الاحتياطيات الاستراتيجية**" أنه كان حاضرا وبشكل دائم لدى الحكومة الأمريكية التي حاولت إنشاء احتياطي استراتيجي نفطي في عام /1944/ إلا أن بناءه لم يتحقق إلا في عام /1977/ على أثر المقاطعة النفطية التي فرضتها بعض الدول العربية على الولايات المتحدة الامريكية خلال حرب تشرين التي بدأت في 6 تشرين الأول عام /1973/ وسحبت وقتها الحكومة الأمريكية من الاحتياطي النفطي لديها ولمرات عدة، وأيضا سحبت منه عند بداية حرب الخليج الثانية وما سمي وقتها (عاصفة الصحراء) لتحرير الكويت في مطلع عام /1991/ كما تم السحب من الاحتياطي عدة مرات في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون وذلك بهدف تخفيض العجز القائم في الموازنة آنذاك، وكان يتم تخزين الاحتياطي النفطي الاستراتيجي في مغارات ملحية كتيمة تحت الأرض وبشكل رئيسي في ولايتي تكساس ولويزيانا الأمريكيتين[14].

إن التقدم التقني الكبير في تقنيات الاستكشاف (كالمسح الثلاثي الأبعاد والرباعي الأبعاد– Three Dimentional & Four Dimentional) وتقنيات حفر الآبار (كالحفر الأفقي والحفر المائل والآبار متفرعة الاتجاهات وتقنيات الحفر في المياه العميقة) إضافة إلى تقنيات الاستخلاص المحفز وتقنيات تفتيت الصخور بالكيماويات والمياه.. وغيرها من التقنيات قد ساهمت في إعادة تقييم الاحتياطي النفطي التقليدي، وبالمقابل فإن ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الجديدة واتجاه المؤسسات الرسمية المعنية إلى إعادة صياغة تعريف الاحتياطي من النفط قد أضافا بعدا آخر إلى حجم الاحتياطي النفطي العالمي. وهنا ولابد من الإشارة هنا إلى الزيادة الملحوظة في الاحتياطي المؤكد، بالنسبة لدول الشرق الوسط والدول العربية، ففي الشرق الأوسط نجد أن الاحتياطي بلغ عام في عام 1984 ما مقداره (430.8) مليار برميل وارتفع إلى (663.6) مليار برميل في عام1994، أي زيادة قدرها (232.8) مليار برميل، وبزيادة سنوية

[14] الرحية ، رائد، البعد النفطي لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ومنعكساتها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، (دراسة تحليلية للدور والمضامين خلال الفترة 1990- 2010)، دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، عام 2014، ص77.

بمتوسط(23) مليار برميل[15]. والشكل التالي يبين مقدار التغير في احتياطيات الشرق الأوسط من النفط للفترة من 2003-2012:



data, source: BP Statistical Review of World Energy June 2013.

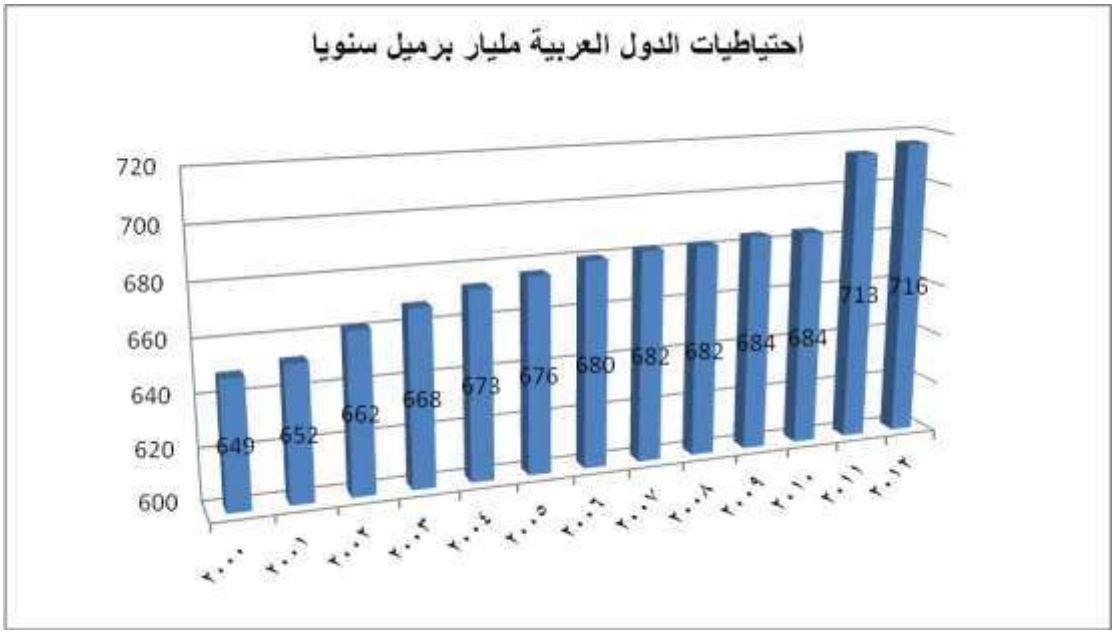
شكل3: شكل بياني يوضح مقدار التغير باحتياطيات الشرق الأوسط من النفط للفترة من 2003-2012 (مليار برميل)

ونلاحظ من الشكل السابق أن الاحتياطي النفطي الشرق أوسطي في عام 2004 قد ارتفع إلى (750.1) مليار برميل أي بزيادة وقدرها (86.5) مليار، ثم زادت في عام 2006 إلى(755.9) مليار برميل، حيث بلغ الاحتياطي النفطي المؤكد ذروته ولأول مرة حينها، ليعاود الهبوط بعدها حيث وصل الاحتياطي في عام 2009 إلى (753.1) مليار برميل، منخفضاً بذلك بمقدار (2.8) مليار برميل عن عام الذروة 2006، ونلاحظ بأن الزيادات السنوية في فترة التسعينيات كانت أقل من الزيادات السنوية بالاحتياطي في فترة الثمانينات، وذلك يعود إلى زيادة الاكتشافات النفطية، ومع ذلك تشكل نسبة الاحتياطي في الشرق الأوسط بالنسبة للعالم ما مقداره (48.4%) من الاحتياطي العالمي عام 2012، أي ما يعادل نصف الاحتياطي العالمي تقريباً، الأمر الذي يؤكد أن منطقة الشرق الأوسط لا تزال محطَّ أنظارِ الاستراتيجيات العالمية المختلفة، ولاسيما بأن الاحتياطي المؤكد قد تجاوز ذروة عام 2006 بما يعادل (51.9) مليار برميل ليصل إلى(807.7) مليار برميل في عام 2012.

ولم يكن نصيب الدول العربية بأقل من ذلك فقد ارتفعت الاحتياطيات النفطية العربية من (680.38) مليار برميل في عام 2006 إلى(682.18) مليار برميل في عام 2008، في حين وصل الاحتياطي العربي المؤكد لعام 2012 إلى مستوى مرتفع بلغ (716.5) مليار برميل، وبزيادة أيضا وصلت إلى (3.9) مليار برميل عن عام 2011 والتي كانت (712.6) مليار برميل [16]، ويمكن توضيح هذه الزيادة من خلال الرسم البياني التالي حتى عام 2012

[15] **BP Statistical Review of World Energy June 2013,excel sheet. http://www.bp.com/statisticalreview Oil: Proved reserves.**

[16] **http://www.bp.com/statisticalreview, BP Statistical Review of World Energy June 2013, Oil: Proved reserves .**



data, source: BP Statistical Review of World Energy June 2013.

شكل4: شكل بياني يوضح إجمالي الاحتياطيات النفطية للدول العربية للفترة (2002-2012)

ولكن على الرغم من الزيادة في الاحتياطيات المكتشفة إلا أنَّ نسبة الاحتياطي النفطي العربي من الاحتياطي العالمي لعام 2012 قد انخفضت بنتيجة الاكتشافات النفطية في عددٍ من دولِ العالمِ، حيث قد وصلت النسبة إلى(42%) من الاحتياطي العالمي بعد أن كانت النسبة حوالي (43%) في عام 2011، مع العلم بأنَّ نسبة الاحتياطي كانت حتى عام 2005 حوالي (50%) من الاحتياطي العالمي، حيث كانت موارد النفط الثقيل جداً في فنزويلا، ورمال الزيت في كندا معروفة منذ عقود، إلا أن الأسعار المرتفعة من جهة، وقبول منظمات متخصصة كالوكالة الدولية للطاقة ومعهد البترول الأمريكي بتعريف أكثر مرونة للاحتياطي النفطي القابل للاستخراج قد عمل على إدخال هذه الأنواع من النفط ضمن الاحتياطي النفطي العالمي، يضاف إلى ذلك قيام هيئة الأوراق المالية والتداول (**SEC**: The Securities and Exchange Commission) في الولايات المتحدة في عام 2010 وبعد جهود واحتجاجات من ممثلي الصناعة، بإعادة تعريف الاحتياطي الممكن احتسابه ضمن أصول الشركات النفطية، حيث كانت الهيئة أكثر تشدداً بذلك ولم تراعي الحقائق الفنية والتقنية حيث وافقت الهيئة على السماح للشركات باحتساب الاحتياطي الممكن والمحتمل إضافة إلى الاحتياطي الثابت ضمن تقييم أصولها، إضافة الى تبني تعديلات جوهرية أخرى أضافت مرونة إلى تعريف الاحتياطي النفطي وبالتالي إلى تعريف حجم الاحتياطي[17].

وبناء عليه يمكن القول أن نظرية الذروة تنطلق من حقيقة مسلم بها وهي أن النفط مورد ناضب في الأساس مما يعني أن استمرار إنتاجه في حقل ما سيؤدي حتما إلى الوصول إلى ذروة الإنتاج في وقت ما، ولكن الخلاف يكمن في تحديد تعريف موحد للذروة، وفي الواقع هناك غموض يشوب توقيت الوصول إلى الذروة، كما أن الطلب لن يتأثر بالذروة إلا في حال انخفاض الاحتياطيات النفطية وبالتالي انخفاض الإنتاج، لأن المجتمعات الصناعية المتقدمة تعتمد بالدرجة الأولى في صناعاتها على النفط والطاقة كمدخل أساسي وأولي في عملية الإنتاج لذا من الصعب القيام بتحديد أو

[17] Securities and Exchange Commission (SEC) (2010) Modernization of Oil and Gas Reporting, RIN 3235-AK00, January

خفض الطلب على النفط خاصة مع الزيادة الملحوظة في عدد السكان من جهة وتطور قطاعات الصناعة من جهة أخرى وخاصة قطاع الصناعة الحربية، لا سيما في ظل الحروب التي تشهدها مناطق متعددة من العالم من جهة، وسباق التسلح الذي عاد إلى الظهور مرة جديدة بين الدول الكبرى، والنتيجة هنا هو إن الاحتياطي النفطي العالمي هو في زيادة مستمرة مع استمرار الاكتشافات لآبار جديدة، وتطور التقنيات المستخدمة من قبل الشركات النفطية العملاقة خاصة في عمليات البحث والدراسات الفنية والتنقيب والاستكشاف.

ومع ازدياد الإفصاح عن الاحتياطيات الموجودة لدى دول العالم، والتي تعمل على إخفاء وجودها لأسباب متعددة. توجد **ثلاث نظريات** بخصوص مستقبل احتياطيات الثروات الطبيعية في العالم[18]:

- نظرية احتياطيات الثروات الطبيعية النافدة.
- نظرية احتياطيات الثروات الطبيعية غير النافدة وغير المحدودة.
- نظرية احتياطيات الثروات الطبيعة غير النافدة، والمحدودة.

وتعتبر النظرية الثالثة هي الأكثر انطباقاً على واقع الثروات الطبيعية وذلك استناداً إلى الجدول التالي الذي يبين لنا الاحتياطيات النفطية العالمية والعمر المتبقي لها في واقع الانتاج النفطي العالمي لكل سنة على حدى وذلك خلال الفترة من 1980 إلى 2012:

جدول 2: احتياطيات النفط العالمية وعمرها المتبقي في الفترة من عام 1980-2012

السنوات	الاحتياطيات برميل	الإنتاج برميل	العمر المتبقي سنة
1980	683,375,529,719	22,665,199,320	30.1508723
1985	802,559,491,481	20,685,294,431	38.798553
1990	1,027,506,707,117	23,538,462,028	43.6522448
1995	1,065,888,745,873	24,476,526,708	43.5473856
2000	1,258,103,650,664	26,983,917,208	46.6242036
2005	1,352,284,036,409	29,525,142,015	45.8011018
2010	1,616,674,888,891	29,977,807,594	53.9290568
2012	1,668,929,289,285	31,014,793,747	53.8107492

المصدر :الإحصائيات السابقة محسوبة من.BP Statistical Review of World Energy June 2013

تُعتبرُ نظرية "**احتياطيات الثروات الطبيعية غير النافدة والمحدودة**"، الأكثر ملائمةً على واقع النفط في العالم، حيث أن ما تم استخراجه في العالم عام 1952 كان بمعدل إنتاج (4.4) مليار برميل سنوياً، فلو افترضنا ثبات كمية الإنتاج السنوية، لكانت كمية الاحتياطي المقدرة ب(115.6) مليار برميل قد انتهت عام 1978[19]، واستناداً إلى ذلك فإن كمية الاحتياطي النفطي المقدرة ب (683.3) مليار برميل عام 1980، يجب أن تكون قد انتهت بحلول عام 2010 بافتراض ثبات كمية الإنتاج السنوية، التي تم استخراجها في العام 1980 ، بمعدل إنتاج (22.6) مليار برميل سنوياً،

[18] البعد النفطي لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ومنعكساتها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص81، انظر أيضاً (J. Dembowski: Swiatowa Gospodarka Surowcami (Mineralnymi,PWE,Warszawa,1978 pp. 131

[19] المصدر السابق نفسه، ص131.

إلا أن كمية الاحتياطيات ما تزالُ تتزايدُ باستمرارٍ حتى الآن، أي أنَّ المؤكد هو أن تلك الاحتياطيات محدودة، فهي ليست متجددة، كما وأنها غير منتهية بعد، بمعنى أن القدرة على تحديد موعد دقيق لنضوب النفط لازال أمر غير مؤكد، فليس بوسع أحد أن يبرهن على أن عمليات التنقيب لن تُثمر عن اكتشاف مكامن جديدة للنفط. ويمكن تقديم مثال على ذلك: المكسيك؛ فلقد كان هذا البلد من كبار منتجي النفط في العالم، فعلى سبيل المثال في عام 1913 أنتجت المكسيك ما يعادل 13 %[20] من إنتاج العالم من النفط وفي عام 1920 ارتفعت النسبة إلى 23%[21]، طبعاً إن هذه الزيادة والتفوق المكسيكي في الإنتاج النفطي لم يكن بالمجَّان، إذ أن الإنتاج الغزير والمستمر أدى إلى انخفاض احتياطيات البلد النفطية، ومن ثم انحسار دور المكسيك في سوق النفط العالمية، لكن الرأي العام العالمي فوجئ بإعلان المكسيك عن اكتشافها حقلاً نفطياً جديداً يصنف ضمن الحقول العظيمة العملاقة في العالم، وهكذا استعاد هذا البلد دوره في إنتاج النفط.

إنَّ التوزيعَ السابقَ للاحتياطياتِ النفطيةِ في العالمِ، يُعطي التفسيرَ الواضحَ للخريطةِ العدوانيةِ للشركات النفطية والأنظمة الرأسمالية الداعمة لها، حيثُ أنه يمكننا القولُ بأنَّ مِنطقةَ الخليجِ العربيِّ تُعتبرُ أَغنى وأَرخصَ وأَنقى أَنواعِ البترولِ عالميا، إضافةً لاحتواءِ مَنطقةِ الخليجِ على أغلبِ المخزونِ الإستراتيجيِّ العالميِّ وخاصةً في السعودية، والعراقِ.

أَمَّا مِنطقةَ شرق آسيا مثل(الفلبين ، فيتنام) فتُعتبرُ فقيرةً بالنفطِ، بينما تُعتبرُ مِنطقةَ وسطِ وغربِ آسيا مثل(تركمانستان، كازاخستان، إيران) غنيةً بالنفط، أمَّا أوروبا فهي بشكلٍ عامٍّ فقيرةٌ بالنفطِ، في حين يتواجدُ في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) وأمريكا الجنوبية (فنزويلا، الأرجنتين).

أما في قارة إفريقيا فالنفط موجودٌ في شمالها (مصر، السودان، الجزائر، وليبيا) وفي وسطها (نيجيريا، أنجولا) ويكادُ يكون جنوبها فقيراً بالنفط (جنوب إفريقيا، موزنبيق، ناميبيا). وهنا من الضروري التنويه إلى أن ما يحدث من أعمال عدوانية تشهدها سورية تقودها المصالح النفطية بالدرجة الأولى للأنظمة الرأسمالية وقوى الهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل الاكتشافات النفطية الجديدة التي شهدتها المنطقة في الآونة الأخيرة.

ثالثاً: العلاقة بين النفط (في الدول المنتجة) والنمو الاقتصادي

للدول المنتجة حيث هناك تفاوت كبير في النمو بين الدول النامية (المنتجة للنفط) والمتقدمة (المستهلكة للنفط) ويمكن أن نطرح التساؤل التالي: لماذا كان أداء اقتصاديات دول شرق آسيا ذات الموارد الطبيعية الأقل أفضل من أداء الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية؟ ، لقد لوحظ أن معدلات النمو الاقتصادي في الدول ذات الكثافة العالية في الموارد الطبيعية (سواء نفط أو معادن أو غير ذلك) مقيسا بحجم صادرات تلك الموارد إلى الناتج المحلي الإجمالي تقل عن معدلات النمو في الدول ذات كثافة الموارد المنخفضة وذلك طوال الفترة من عام 1970 وحتى 1998، التي شهدت ارتفاعا وانخفاضا في أسعار الموارد الطبيعية [22] وفي إحدى الدراسات التي شملت 85 دولة خلال الفترة المشار إليها فقد بلغ معدل النمو السنوي في الناتج المحلي للفرد في الدول ذات الكثافة العالية للموارد الطبيعية نحو 0.6%، بينما بلغ معدل النمو في الدول ذات الكثافة المنخفضة للموارد الطبيعية 2.7% سنويا للفرد الواحد[23]، وفي دراسة أخرى شملت 115 من الدول النامية النفطية وغير النفطية منذ عام 1960 حتى نهاية القرن العشرين بلغ

[20] W. Dobrzycki: Problem Naftowy w Stosunkach Politycznych, Meksyk - USA, Kapitalizm 1980, nr. 3. pp. 43.

[21] Petroleum Facts and Figures, 9th edition.

[22] Humphreys, M., Sachs J.D and Stiglitz, J.E (eds.) Escaping the Resource Curse, University of Columbia Press, 2007.

[23] Auty, R. (ed.) Resource Abundance and Economic Development, Oxford University Press,2001.

معدل نمو الناتج الحقيقي للفرد 1.8% سنويا للدول النامية غير النفطية و1.1% للدول النفطية، وأيضا خلال الفترة من عام 1980 وحتى عام 1998 سجل معدل نمو الناتج الفردي في الدول النفطية انخفاضا بمعدل 2.1% سنويا بينما ارتفع في الدول النامية غير النفطية بمعدل 0.7% سنويا[24]. وقد قدمت مجموعة من الأسباب المفسرة لهذه الظاهرة في عدة دراسات ومن أهم هذه الأسباب نذكر منها:

1- تدهور معدلات التبادل بين الدول المصدرة والمستوردة للموارد الطبيعية(واقتصاره على الخامات).

2- ضعف الروابط الأمامية والخلفية بين قطاع إنتاج تلك الموارد والقطاعات الأخرى مقابل قوتها في القطاع الصناعي والخدمي،(وهو الأمر الذي لم تدعمه الوقائع والبيانات إلا أنه قدم كتبرير للضعف الحاصل).

3- درجة تقلب أسعار الموارد الطبيعية عالية مما يزيد من درجة مخاطر الاستثمار

4- اعتماد الاقتصاد على المورد الطبيعي يزاحم القطاع الصناعي الذي يعد المحفز الرئيس للنمو.

5- ولدينا أيضا ما عرف في الادبيات الاقتصادية بأعراض" المرض الهولندي" الناتج عن ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة بعد اكتشاف وتصدير المورد الطبيعي مما يؤدي إلى تراجع نمو وتنافسية القطاع الصناعي[25].

6- أما التفسير الأخير فيستند إلى مجموع العوامل السياسية والمؤسسية الناتجة عن الملكية الحكومية للمورد وكيفية إدارته وإدارة الاقتصاد عموما والعلاقات الناتجة عن ذلك، وهو المعروف في الأدبيات الاقتصادية–السياسية ب "الدولة الريعية " وتشمل خصائص عدة منها[26] أن ملكية الحكومة للموارد تزيد من حجم التوقعات منها وقد يضغط عليها للتسرع باتخاذ سياسات قد لا تلجأ إليها في ظروف مختلفة[27].إن جميع تلك الاسباب والتفسيرات منطقية إلا أنها غير كافية وهي تعكس فقط ما يسمى بنظرية لعنة النفط لذا من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار أسس نظريات التنمية التي تؤكد أن الإيرادات من النفط تتغلب على أحد أهم عوائق ومحددات التنمية وهو رأس المال والصرف الأجنبي والأسواق والتقنية اللازمة للعبور إلى ما صنفه Solow بمرحلة الانطلاق[28]، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بأن كل تلك الدراسات لم تراعي حالة وظروف كل دولة على حدا وإنما قامت بدراسات عامة وبيانات تجميعية ولم تراع الاختلافات بين الدول من حيث درجة تطور القطاعات الإنتاجية الأخرى لديها أو سياساتها الاقتصادية أو درجة تطور واستغلال عناصر الإنتاج الأخرى، واعتمدت نتائجها على مرحلة زمنية محددة يمكننا أن نعتبر بأن أجهزة الدولة وآليات الاستثمار فيها لا تزال بدائية أو حتى بعض الدراسات شملت فترة زمنية كانت فيها أسعار النفط منخفضة جداً الأمر الذي انعكس على معدل نمو الناتج المحلي في الدول النفطية وعلى نصيب الفرد فيها.

رابعاً: أمن الطاقة وحروب التغيير:

ارتبطت مقولة أمن الطاقة تاريخيا بدور النفط الاستراتيجي، خصوصا بعدما اتخذ ونستون تشرشل قبيل الحرب العالمية الأولى عندما كان وزيراً للبحرية البريطانية قراراً بتحويل وقود الأساطيل البريطانية من الفحم إلى النفط. وخلال فترة طويلة من القرن العشرين، حافظ النفط على ذلك الدور الاستراتيجي وإن أضيفت إليه أبعادا وعلاقات أخرى

[24] Robinson, J and Acemogulo, D. Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty, Crown Business Publishing, 2013.
[25] Borton, B., Redgwell, C., Ronne, A. and Zillman, D.N. Energy Security: Managing Risk in a dynamic Legal and Regulatory Environment, Oxford University Press, 2005.
[26] Colgan, J.D, Petro-Aggression: When Oil Causes War, Cambridge University, 2013.
[27] Stevens, P., Resource Impact: Curse or Blessing, A Literature Survey, *The Journal of Energy Literature* IX. 1, 2003.
[28] Solow, R. The economics of resources or the resources of economics, *The American Economic Review*, Vol. 64, No. 2, 1974.

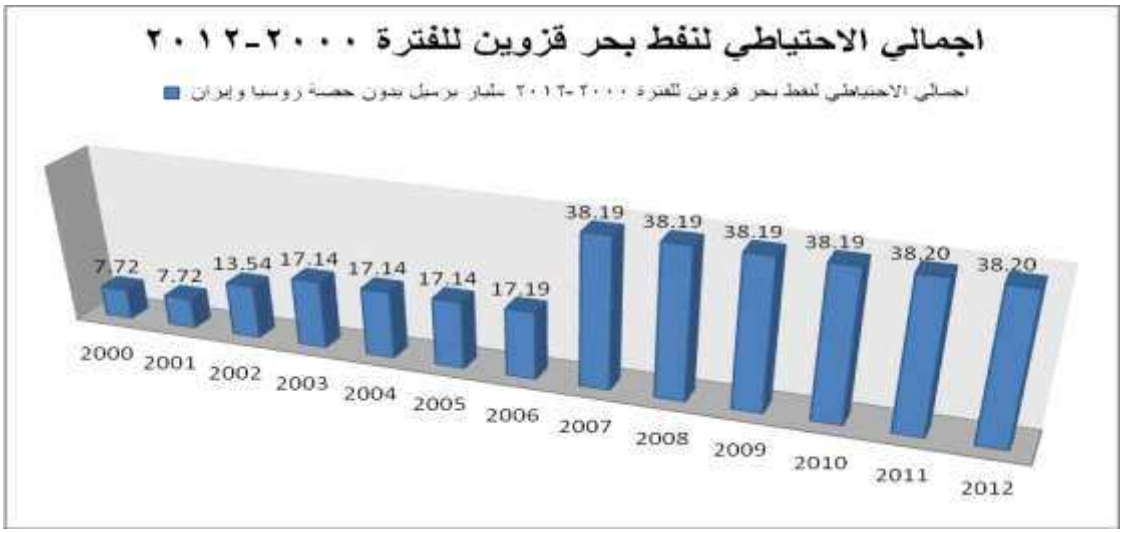
ارتبطت بالأزمات تارة وبتقلب الأسواق تارة أخرى. ومنذ حرب عام 1973، ارتبط الدور الاستراتيجي للنفط بمقولة أخرى وهي " أمن الطاقة " والتي تعني: مجموعة السياسات والتوجهات التي تقوم بها الدولة لتنويع إمدادات الطاقة بتنويع مصادرها النوعية (نفط وغاز وفحم وطاقة نووية وطاقات متجددة وغيرها) أو مصادرها المكانية (مصادر الواردات ووسائط النقل)، وهذه المقولة (كحال الأمن الغذائي) لا تتم إلا من خلال أسواق وتقنيات وسياسات وعلاقات تؤثر وتتأثر بتعدد الأطراف من منتجين للمصادر، ومستهلكين، وسياسيين[29].

فقد كان الاهتمام بأمن الطاقة بتعريفها المشار اليه مقتصراً على مجموعة الدول الصناعية الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية التي كان من أهم دواعي إنشائها وجل برامجها تعزيز أمن الطاقة في دولها الأعضاء، بما في ذلك بناء المخزونات النفطية الإستراتيجية وإجراءات الترشيد وغيرها. ولكن وبعد تزايد استهلاك الصين والهند من مصادر الطاقة وارداتهما من النفط والغاز، توسع المفهوم ليشمل الاقتصادات الناشئة، وامتد أخيراً ليشمل الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز(كدول الخليج العربي) نظراً لتعاظم استهلاكها المحلي من النفط والغاز وتأثيره في صادراتها مما عزز من الحاجة إلى تنويع مصادر استهلاك الطاقة لتشمل طاقات جديدة: كالطاقات النووية والمتجددة[30].

يعتبر أمن الطاقة من المنطلق السابق أمر جيد ومرغوب به بالنسبة لجميع الدول نظرا لدور الطاقة في منظومة النمو والرفاهية، إلا أن هذا المفهوم لم يكن محبذا لعدة دول خاصة الولايات المتحدة الأميركية والتي رسمت سياستها بما يتعارض مع مصالح المنطقة العربية وهي المنطقة الأغنى من حيث الموارد النفطية، لذا فقد ارتبط مفهوم" أمن الطاقة " أو" أمن الإمدادات "بالأوضاع الجيوسياسية وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط والنزاعات المختلفة فيه وذلك في التاريخ الحديث سواء كان أسباب بعضها النفط أو تأثر منها وهو ما يمكننا أن نفسر العديد من الاضطرابات والمد الفوضوي الذي طال الكثير من المناطق الشرق اوسطية تحت مسميات عدة منها " مكافحة الارهاب" و" البحث عن أسلحة الدمار الشامل" و"الحرية" و"الديمقراطية" وأخيرا ما سمي "بثورات الربيع العربي" لذا فقد أصبح موضوع" أمن الممرات المائية "التي تمر عبرها تجارة النفط سواء مضيق هرمز أو قناة السويس أو باب المندب أو مضيق مالاكا في بحر الصين من الموضوعات التي اتخذت أبعادا سياسية وعسكرية عدة وأثرت بالتالي على التحالفات السياسية وعلى استقرار بعض الدول المطلة على تلك الممرات وعلى خياراتها الاستراتيجية. لذلك امتد مفهوم أمن الطاقة ليشمل موضوع" أمن إمدادات النفط "بما فيها ضرورة تضييق الخناق قدر الامكان على روسيا والصين خاصة مع اعتماد أوروبا على إمدادات الغاز من روسيا، وبالتالي على أساسِ التوزيع الجيوسياسي للنفط، رُسِمت خريطةُ حروبِ التغييرِ تحتَ شعارات الحقوق والحريات ومحاربة النظم غير الديمقراطيةِ والتي امتدت لتشمل (**الشرق الأوسط بكامل ثرواته وممراته، ومنطقة بحر قزوين ومنطقة الخليج العربي)**، والشكل التالي يوضح حجم الامكانات النفطية المعلن عنها لمنطقة بحر قزوين:

[29] Daniel Lederman and William F. Maloney, In Search of the Missing Resource Curse, World Bank Policy Research Working Paper No.4766, 2008

[30] Das U.S, Mazarei A. Van der Hoorn H., Economics of Sovereign Wealth Funs: Issues for Policymakers, International Monetary Fund, Washington, 2010.



Data, source: BP Statistical Review of World Energy, 2013, Oil: Proved reserves.

شكل5 تقدير للاحتياطيات النفطية المثبتة لبحر قزوين للفترة 2000–2012 (مليار برميل)

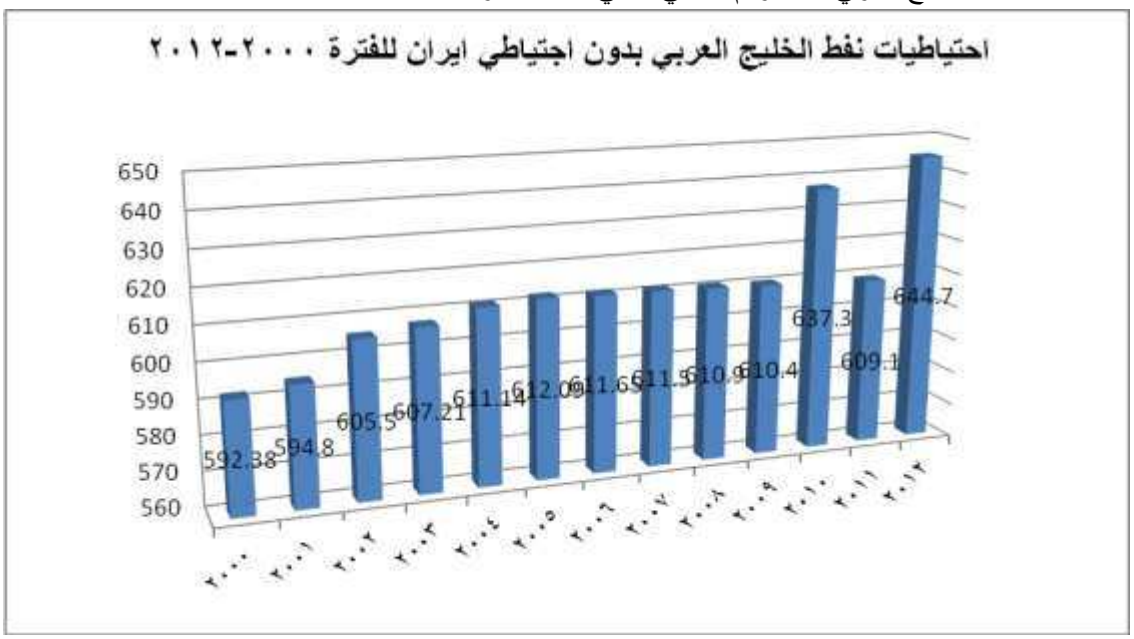
تختلف تقديرات احتياطيات بحر قزوين من النفط نظراً للأهمية الكبيرة لهذه المنطقة، وبسبب السرية التي أحاطت بقسم منها كالقسم الروسي والإيراني، أو لأن الاحتياطيات النفطية والغازية، لروسيا وإيران في المناطق المغمورة من بحر قزوين متدنية في مستوياتها، أو أنها لازالت غير معروفة لأسباب متعددة، منها تركيز الاهتمام على الاحتياطيات الهائلة من النفط والغاز التي تمتلكها كل من الدولتين المذكورتين خارج نطاق بحر قزوين، اضافة إلى الإنتاج من تلك المناطق لفترات طويلة، وتبلغ احتياطيات النفط في بحر قزوين لعام 2010 حوالي (38.19) مليار برميل[31]، وذلك بدون احتساب حصة كل من إيران وروسيا، ويمكن ملاحظة التغيرات الحاصلة باحتياطيات منطقة بحر قزوين من خلال الشكل السابق الذي يبين التنامي التدريجي في احتياطيات المنطقة من عام 2000 حتى عام 2012.

واستمرت منطقة الخليج طوال الفترة في إمداد العالم باحتياجاته، فكان الانقطاع في الامدادات من مناطق العالم بما فيها منطقة الخليج يتم تعويضه من المنطقة ذاتها وليس من خارجها، كانقطاع إمدادات إيران والعراق خلال حربهما من عام 1980 وحتى عام 1988، او انقطاع إمدادات العراق والكويت إبان حرب الخليج الثانية بين عامي 1990 و 1991، أو انقطاع إمدادات فنزويلا عام 2003، أو توقف منصات ومصافي الولايات المتحدة خلال إعصار كاترينا في عام 2005، وحديثا انقطاع إمدادات ليبيا من عام 2012 وحتى 2015؛ أي أن إمـدادات النفط إلى العالم استمرت باستخدام الطاقات الإنتاجية غير المستغلة في دول الخليج العربي مما عزز أمن الطاقة لدى الولايات المتحدة الأمريكية على عكس ما يتم تسويقه اعلاميا.

إن منطقة الخليج العربي: هي المنطقة الأغنى بالنفط في العالم ودون منازع، حيث يتراوح المخزون المؤكد بين (592 و 644) مليار برميل خلال الفترة الواقعة بين 2000–2012 (انظر الشكل 6)، وذلك دون أخذ احتياطيات إيران بعين الاعتبار والتي تمتلك القسم الأكبر من الاحتياطيات في منطقة الخليج، ولكن الملاحظ بأن احتياطيات الخليج العربي النفطية بدأت بالتراجع التدريجي، بعد أن وصلت لذروتها في عام 2006، حيث كانت (612.09) مليار برميل حتى عام 2011 حيث وصلت تقديرات الاحتياطي الخليجي إلى(637.3) مليار برميل متجاوزاً عام 2006

[31] تم احتساب الاحتياطي بالاستناد إلى: http://www.bp.com/statisticalreview , BP Statistical Review of World Energy June 2013, Oil: Production .

بحوالي(25.21) مليار برميل، ليعود ويرتفع ثانيةً إلى(644.7) مليار برميل في عام 2012، ويمكننا تبيان حالة احتياطيات منطقة الخليج العربي من الرسم البياني التالي خلال الفترة من 2000–2012:



BP Statistical Review of World Energy, 2013, Oil: Proved reserves. data, source:

شكل 6: إجمالي احتياطي نفط الخليج العربي للفترة ما بين 2000–2012 (مليار برميل)

وهذا يعكس تماماً ما أكده (بول هورسينل) مدير أبحاث الطاقة في مجموعة (جي. بي. مورغان) المصرفية الاستثمارية الأمريكية، عندما قال[32]:

1- إن الحديث على احتمال أن يصبح نفط بحر قزوين وروسيا مصدراً رئيسياً ووحيداً للطاقة بالنسبة للولايات المتحدة، وأن يحل محل المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى الأعضاء في أوبك، هو كلام " غير منطقي .. وغير ممكن من الناحية العملية".

2- ستظل المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج العربي المصدر الرئيسي للنفط للولايات المتحدة خصوصاً، والغرب عموماً في المدى المنظور على أقل تقدير.

تسعى دائماً الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى الهيمنة على الاحتياطيات النفطية الكبيرة خارج حدودها الاقليمية، وبشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، وعملت على توقيع العديد من الاتفاقيات مع معظم دول منظمة التعاون الخليجي، وذلك لعدة أسباب، يأتي في مقدمتها، تزايد الحاجة الأمريكية للنفط وللسيطرة على منابعه، ومما تأَكَّدَ فعلياً من أنَّهُ لا بديلاً عن النفط العربي، ولاسيما نفط (السعودية، والعراق)، وبدون أي استثناء لإيران من المنطقةِ، خاصةً وأن تلك المناطق من الشرق الأوسط، تعتبر ذات مخزونٍ استراتيجي وضخمٍ، وسهلِ الاستخراج بتكلفة رخيصِة، وجودة عالية، الإضافة إلى "التصدّي لروسيا والصين والهند ومنعها من أن تجعل من منطقة الشرق الأوسط

[32] من ورقة عمل قدمها أمام مؤتمر: "الطاقة... عصر جديد ونظام حكومي ومؤسسي جديد" الذي انعقد في لندن برعاية المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية (شاتهام هاوس) ، شباط 2002،.

مجالاً حيوياً وشرعياً لمصالحها النفطيّة"[33] لذلك فإن الولايات المتحدة الامريكية تضع الحفاظ على منطقة الشرق الأوسط تحت سيطرتها من أهم أولوياتها، بهدف التحكّم بكميات النفط المتاحة حاليا ومستقبلاً، والتحكم بأسعاره في الأسواق العالمية.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1- انطلاقاً من المركز النفطي لدول العالم، يُمكننا تحديدُ الأهمية الجيوبوليتيكية لهذه الدولِ في خريطة حروب التغيير الأمريكية، ما يجعلُ دولَ منطقة الشرق الأوسط، تأتي في مقدمة الأهداف الإستراتيجية (السياسية والعسكرية) المنظورة للولايات المتحدة الأمريكية.

2- وجود أهداف ذات أهمية عالية بالنسبة للمصالح الأمريكية كمنطقة الشرق الأوسط لا يلغي أبداً دور المناطق المتممة للنفط العربي، التي لا بديل عنها، في ظل ظروف مليئة بالتعقيدات والأخطار التي تُحيط بتلك المناطق.

3- إن ما تدعيه الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية من إمكانية طرح إستراتيجية بديلة للنفط العربي، سوف تبقى إستراتيجية غير واقعية وغير عقلانية، وستبقى الولايات المتحدة الأميركية بحاجة إلى النفط العربي، وإن كل ما تقوم به الولايات المتحدة وحلفائها من ادعاءات بخلاف ذلك، ما هو إلا تضليلٌ للرأي العام العالمي، في محاولة منها لإكساب عملياتها السياسية والعسكرية في المنطقة للطابع الانساني والدولي، وشرعنة الأهداف الحقيقيةِ للاضطرابات والحروب، التي تقودها أو تدعمها الحكومات المتتالية للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة بحق شعوب دول الشرق الأوسط والدول الأخرى الغنية بالموارد وعلى اختلاف أنواعها.

4- لم يكن احتلال العراق إلا واحداً من استراتيجيات فرض السيطرة والإمعان في نهب النفط العراقي، والسيطرة على نفط الشرق الأوسط وإبقاء تجارة النفط العالمية تتم بالدولار، والتأكيد على مصير من يقوم بمعارضة مصالح الولايات المتحدة.

5- إن جميع اضطرابات منطقة الشرق الأوسط تحت مسمى "**ثورات الربيع العربي**" لم تكن إلا تأكيدا على أحقية الدول الكبرى سواء في ممرات إمدادت النفط عبر (مصر و سورية)، أو المكتشفات الجديدة البحرية (كما في الساحل السوري) ومحاولة تضييق الخناق قدر الامكان على امكانيات الجمهورية الروسية للنفاذ إلى المياه الدافئة (منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط) ومنها إلى القارة العجوز: أوروبا، وبمعنى أدق تتعدد الحسابات المختلفة للعمليات العسكرية التي تحدث في المنطقة العربية في الوقت الراهن، لكن يبقى أهمها هو: المصالح الاقتصادية والسياسية للدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

6- تمتدُّ أهداف واشنطن الاستراتيجية لتشمل إضافةً لمناطق الانتاج النفطي، طرق عبور النفط البرية والبحرية، كما أن خرائط حروب التغيير اتسعت لتشمل إضافةً لحزام الأمن النفطي الأميركي، جميع طرق الاتصال البرية والبحرية والتي تصل المناطق الحيوية ببعضها البعض كالبحر الأحمر ومضيق هرمز وباب المندب، مما جعل واشنطن على استعدادٍ للدخول في صداماتٍ وحروبِ تغييرٍ للوجه الجغرافي للمنطقة، في سبيل الوصول إلى مصادر الطاقة، وعلى هذا الأساس تمت عملية رسم خريطة الإرهاب والدول المارقة والتي تبدو بأنها ذات الخريطة الرئيسة للمناطق الحيوية

[33] **وجهة نظر اقتصادية - الهيكل الجديد لتجارة النفط، http://www.daralhayat.com/portalarticlendah/106635 ، شباط، 2010.**

للنفط والغاز، سواء في الشرق الأوسط أو أوراسيا أو القرن الإفريقي، وبالتالي فإنَّ مشكلة الأمن الطاقوي الأمريكي غير موجودة طالما يتم تلبية الاحتياجات النفطية من المصادر الخارجية، وطالما بقيت هذه المصادرة أمنة ومستقرة – وفق المنظور الأمريكي، أي طالما بقيت الفتن والاضطرابات هي العنوان الأبرز والسائد لوجه منطقة الشرق الأوسط.

التوصيات:

إذا رغبت الدول العربية في تحسين وضعها الحالي، والتخلص من الممارسات الغير أخلاقية التي يمارسها الغرب بحق شعوب هذه المنطقة وإحداث تغييرات هيكلية في التوجهات والسياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، فإنه من الضروري على هذه الدول إحداث تطورات وتغييرات داخلية جوهرية تنطلق من الركيزة الأساسية متمثلة بالفرد، وبناء الانسان، وتطوير مشاريع البحث العلمي، ووصولاً إلى البنى التحتية وإقامة الصناعات الاستراتيجية، وفي مقدمتها المشاريع النفطية والغازية، وتطوير ممارساتها السياسية والاقتصادية، من خلال إضفاء طابع ديموقراطي في ممارستها السياسية داخليا، وتعميق التعاون العربي المشترك خارجيا، خاصة في مجال المشاريع الاقتصادية، معتمدة على مبدأ الميزة النسبية للدول العربية، عندئذ ستكون هذه الدول قادرة على فرض قراراتها والدفاع عن مصالحها وحقوقها.

المـراجـع:

1- حافظ برجاس ، *الصراع الدولي على النفط العربي*، بيروت _ لبنان : بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000.

2- المنيف ،ماجد عبدالله ، *تحليل نظريات وأطروحات حول النفط وإدارة إيراداته وعلاقات اسواقه*، اللقاء السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية، الرياض، 2015.

3- محمد، شوقي محمد، *الصناعة النفطية وأثرها في البنية الاقتصادية في سوريا*، اشراف أ .د. عصام خوري، دراسة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عام 2006.

4- اللبابيدي. محمد مختار، *احتياطيات البترول المستقبلية في الوطن العربي*، النفط والتعاون العربي. إصدار الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، عدد 75، عام 1989.

5- الرحية، رائد، *البعد النفطي لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ومنعكساتها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط* (دراسة تحليلية للدور والمضامين خلال الفترة 1990-2010)، دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، عام 2014.

6- تقرير منظمة الأوبك، *التقرير السنوي خلاصة عام* 1992، الأمم المتحدة، نيويورك 1992.

7- http://www.bp.com/ statistical review, *BP Statistical* REVIEW OF WORLD ENERGY& OIL, Proved reserves, June 2011,2012,2013.

8- *The Politics of the Resource Curse:* a review in the CAROLE LANCASTER & NICHOLAS VAN DE WALLE, Handbook on the Politics of Development, Oxford University Press. 2013.

9- http://www.bp.com/statistical review, *BP Statistical* REVIEW OF WORLD ENERGY& OIL, Proved reserves, June 2014, 2015.

10- Securities and Exchange Commission (SEC), *Modernization of Oil and Gas Reporting,* RIN 3235-AK00, January.2010.

11- DEMBOWSKI: Zarys *Ogolnej teorii Zasobow Naturalnych, PWN*, Warszawa, 1989.

12- J. DEMBOWSKI: *Swiatowa Gospodarka Surowcami Mineralnymi,* PWE, Warszawa, 1978.

13- W. DOBRZYCKI: *Problem Naftowy Stosunkach Politycznych, Kapitalizm* Meksyk USA, 1980.
14- HUMPHREYS, M. SACHS, J.D and Stiglitz, J.E (eds.) *Escaping the Resource Curse,* University of Columbia Press, 2007.
15- AUTY, R. *Resource Abundance and Economic Development,* (ed.) Oxford University Press, 2001.
16- ROBINSON, J And ACEMOGULO, D. *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty,* Crown Business Publishing, 2013.
17- BORTON, B., REDGWELL, C., RONNE, A. and ZILLMAN*, D.N. Energy Security: Managing Risk in a dynamic Legal and Regulatory Environment,* Oxford University Press, 2005.
18- COLGAN, J.D, *Petro-Aggression, When Oil Causes War,* Cambridge University,*2013.*
19- STEVENS, P. *Resource Impact: Curse or Blessing* – A Literature Survey, The Journal of Energy Literature, IX 2003.
20- SOLOW, R. *The economics of resources or the resources of economics,* The American Economic Review, Vol. 64, No. 2. 1974.
21- DANIEL LEDERMAN and WILLIAM F. *Maloney in Search of the Missing Resource Curse,* World Bank Policy ,Research Working Paper No. 4766, 2008.
22- Das U.S, MAZAREI A. VAN DER HOORN, . *Economics of Sovereign Wealth Funds, Issues for Policymakers, International Monetary Fund, Washington, USA.2010.*